

أعلن عن استجوابه للحجرف

المويزري: الحكومة لم تنجح حتى الآن في مواجهة المشاكل العالقة

طالب النائب شعيب المويزري الحكومة بالتراجع عن قرار دمج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي للتحد، مؤكداً استجوابه وزير المالية د. نايف الحجرف من 3 محاور إذا استمرت الحكومة في إجراءات الدمج.

وقال المويزري في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن "استمرار إجراءات الدمج سيجعلني استجوب وزير المالية من ثلاثة محاور الشأن منها لا تريد الحكومة ظهورها للعلن"، مشيراً إلى أنه لن يقل بسرعة الاستجوابات وسيعرض كل شيء قبل جلسة الاستجواب.

وأضاف أن "هذا الأسلوب ساتبعه في المرحلة القادمة مع أي وزير يقصر في أداء واجبه، ولن انتظر جلسة الاستجواب وإنما سأسرح للمواطنين كل القضايا والمحاور قبل جلسة أي استجواب حتى يكونوا على علم بكل شيء".

وأعتبر المويزري أن الإدارة الحكومية لم تنجح حتى الآن في معالجة المشاكل التي تواجهها، وأن تعامل وزارة الخارجية بشأن المواطنين الذين احتجزوا مؤخراً في قبرص لم يكن بالمستوى المطلوب. ونشأ إلى أنه تواصل مع القبرسي ولكن كان من المفترض أن يكون لها دور أكبر حيال هذا الموضوع لحل تلك القضية.

ورأى أن هذه ليست أول قضية

يقارب 28٠ يورو يومياً لعدد 1٤ شخصاً أي أن نصيب كل شخص منهم ٦ دنانير يومياً وأن هذه المبالغ لا تكفي.

وأوضح أنه لا يطلب من وزارة الخارجية التدخل في شأن القضاء القبرسي ولكن كان من المفترض أن يكون لها دور أكبر حيال هذا الموضوع لحل تلك القضية.

ورأى أن هذه ليست أول قضية

تعملها وزارة الخارجية وأن دورها يروتوكولي فقط، مثل قضية وجود مواطنين موقوفين لم تبذل الوزارة جهوداً مفعلة تجاهها.

وكأن أن وزير الخارجية هو المسؤول عن أي مواطن في الخارج تحدث له مشكلة، مؤكداً أنه يجب أن يعاد النظر في ردود الوزير على أسئلة.

من جهة أخرى قال المويزري



شعيب المويزري

دور وزارتي الخارجية والداخلية في هذا الموضوع؟

وطالب المويزري الجهات المسؤولة بضرورة تتبع الأموال التي تم غسلها والأشخاص وإبلاغ باقي السفارات بأن هناك مواطنين تم النصب عليهم في قضايا نصب عقاري وغسل أموال.

وتساءل المويزري ما ذنب عشرات الآلاف من المواطنين الذين ولفوا بشركات قامت معارض في دولة الكويت بموافقة وزارة التجارة التي من المفترض أن تشر بإجراءات حتى يتم منح الموافقة. ولقت إلى أن إحدى المواطنين قامت بشراء عقار من ضمن العقارات التي تم بيعها في شركات النصب العقاري وكادت تتورط قانونياً حيث إن العقار الذي اشترته تمت به جريمة قتل ومخدرات.

وقدما يخص إيقاف المساعدات الاجتماعية عن المرأة الكويتية قال المويزري إن حجج وزارة الشؤون لا تعطينة الحق في إيقاف المساعدات، مؤكداً ضرورة مراعاة الظروف والإنجازات المالية لمن تصرف لهم، وفي قضية أخرى اعتبر المويزري أن هناك تجاوزات من قبل ديوان الخدمة المدنية، لافتاً إلى أن ردود وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على بعض الأسئلة التي وجهت له بشأن الديوان غير مقنعة، وتحتاج إلى وقفة.

إن قضية النصب العقاري والتي تضرر منها عشرات الآلاف من المواطنين أحد أوجهه الضعيف الحكومي حيث لم تقدم وزارة التجارة بحماية حقوق الناس ولم تعلن حتى عن أسماء الشركات المتجهة بغسل الأموال والنصب العقاري على الرغم من وجود أحكام قضائية ولم تتم محاسبة أي مسؤول في الوزارة، متأسلاً أين

الشطي: حركة «الإخوان المسلمين» نقضت العهود ونكست على المواثيق البديهيّة



خالد الشطي

ونكست على المواثيق البديهيّة، وعمدت لممارسة أنشطة تشال من موقف الكويت تجاه مصر، وتطال العلاقة الاستراتيجية بهذا البلد والشعب عندما لا تحترم شروط الضيافة، وتتخطى حدود الإقامة، وتعتدي على البيوت من حولي يساهم ترميها من بيتي، فمن الطبيعي أن يأتيك الرد المستحق.

بالتعادل السكاني. مساهمة منها في معالجة الأزمات المتلاحقة التي تعاني منها هذه الشقيقة الكبرى. وقال الشطي في تصريح صحافي الغريب أن تغفل حركة سياسية عريفة، عن إبيدييات العمل السياسي، فنتبرم من دقع ثمن ما جنته، وأخل بالترحيب والحفاوة الكويتية! ذلك عندما نقضت العهود

أوضح النائب خالد الشطي أنه من غريب الأداء السياسي وعجيب المواقف، ما أقدمت عليه حركة الإخوان المسلمين في بيانها ضد الكويت، مؤكداً أن الكويت فتحت أبوابها أمام المصريين "على اختلاف توجهاتهم" واحتضنتهم بلا قيد ولا شرط، وعلى حساب جودة العمالة الوافدة وكفاءة الإنتاج المحلي والإخلال

الشيخ : تستهدف التعرف على كل ما هو جديد ومتطور

مشاركون بندوة أممية: الكويت طورت المنظومة التعليمية واتخذت إجراءات إصلاحية



جانب من الحضور



المشاركون بالنودة

المعلم عن طريق وجود أدوات مثل رخصة المعلم والتنمية المهنية المستمرة وغيرها من الوسائل القابلة للقياس. ونشرت أن الكويت تمضي قدماً في اتخاذ الطريق الصحيح إذ بدأت في اتخاذ إجراءات فعلية في إصلاحات التعليم منذ فترة وقامت بتعديل ترتيبها في وزارة التربية وبالتعاون مع البنك الدولي تعمل بصورة جيدة لمواجهة كل الصعاب التي تواجه المنظومة التعليمية.

وأشارت إلى أن التعاون المستقبلي بين الجانبين سيكون عبر تطوير رأس المال البشري حتى لا يقتصر على التعليم فقط وإنما يشمل قطاعات عدة مؤكدة أهمية استمرار الإجراءات الإصلاحية في مجال التعليم عبر التعاون مع مختلف منظمات الأمم المتحدة لاسيما (يونسكو)، من جانبها استعرضت الدكتورة فاطمة الهاشم من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا توصيات دراسة قامت بإعدادها بدعم من مؤسسة قطر البحثية (دراسة حالة الكويت في مراحل رياض الأطفال ومخرجات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة).

وأفادت الهاشم بأن الدراسة خلصت إلى ضرورة الاهتمام بالمفاصل الرئيسية في التعليم وأولها إعادة النظر من قبل أصحاب القرار في إعادة ترتيب الأمور الإدارية والهيكل التنظيمي وضرورة أن تكون الدورة المستندية لوزارة التربية أسرع وأكثر مرونة وأنشائية لتحقيق رؤية وأهداف الكويت.

وذكرت أن الدراسة خلصت أيضاً إلى ضرورة إيجاد آلية واضحة لاختيار مدراء المدارس والمعلمين ورفع كفاءة

المعلقة بالمناهج والمعلمين والقيادة المدرسية والسياسات التربوية. وذكرت أن الكويت تمضي قدماً في اتخاذ الطريق الصحيح إذ بدأت في اتخاذ إجراءات فعلية في إصلاحات التعليم منذ فترة وقامت بتعديل ترتيبها في وزارة التربية وبالتعاون مع البنك الدولي تعمل بصورة جيدة لمواجهة كل الصعاب التي تواجه المنظومة التعليمية.

وأشارت إلى أن التعاون المستقبلي بين الجانبين سيكون عبر تطوير رأس المال البشري حتى لا يقتصر على التعليم فقط وإنما يشمل قطاعات عدة مؤكدة أهمية استمرار الإجراءات الإصلاحية في مجال التعليم عبر التعاون مع مختلف منظمات الأمم المتحدة لاسيما (يونسكو)، من جانبها استعرضت الدكتورة فاطمة الهاشم من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا توصيات دراسة قامت بإعدادها بدعم من مؤسسة قطر البحثية (دراسة حالة الكويت في مراحل رياض الأطفال ومخرجات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة).

وأفادت الهاشم بأن الدراسة خلصت إلى ضرورة الاهتمام بالمفاصل الرئيسية في التعليم وأولها إعادة النظر من قبل أصحاب القرار في إعادة ترتيب الأمور الإدارية والهيكل التنظيمي وضرورة أن تكون الدورة المستندية لوزارة التربية أسرع وأكثر مرونة وأنشائية لتحقيق رؤية وأهداف الكويت.

وذكرت أن الدراسة خلصت أيضاً إلى ضرورة إيجاد آلية واضحة لاختيار مدراء المدارس والمعلمين ورفع كفاءة

لتحفيظ التعليم المدرسي وكوادره لتتوافق مع الاحتياجات والتموجات التي تحتاجها الكويت لاستكمال العمليات التتموية.

وأفاد بأن مجموعة البنك الدولي قامت بجهود كبير من أجل وضع الخطة الاستراتيجية للعملية التعليمية لافتاً إلى أن المطلوب الآن هو تنفيذ ما تم وضعه من أسس لاسيما أن الكويت تقوم بجهود حثيثة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

من ناحية قال وكيل وزارة التربية المساعد للبحوث التربوية والمناهج صلاح المساجدي في كلمة مماثلة أن (التربية) قامت باتخاذ العديد من الإجراءات لإحراز تقدم في الكثير من الغايات والأهداف.

وأوضح المساجدي أن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية هذا العام راعت الخطط السابقة وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مبيناً أن الاستراتيجية ركزت على رأس المال البشري في رؤية الكويت 2035.

وأوضح المساجدي أن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية هذا العام راعت الخطط السابقة وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مبيناً أن الاستراتيجية ركزت على رأس المال البشري في رؤية الكويت 2035.

وأوضح المساجدي أن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية هذا العام راعت الخطط السابقة وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مبيناً أن الاستراتيجية ركزت على رأس المال البشري في رؤية الكويت 2035.

وأوضح المساجدي أن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية هذا العام راعت الخطط السابقة وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مبيناً أن الاستراتيجية ركزت على رأس المال البشري في رؤية الكويت 2035.

وأوضح المساجدي أن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها وزارة التربية هذا العام راعت الخطط السابقة وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة مبيناً أن الاستراتيجية ركزت على رأس المال البشري في رؤية الكويت 2035.

أكد المشاركون في الندوة التي نظمتها الأمم المتحدة في الكويت أمس أن البلاد قطعت شوطاً طويلاً في مجال تطوير المنظومة التعليمية باتخاذ إجراءات إصلاحية فعلية لتعديل ترتيبها في اختبارات "تيمز وبيرلز".

وتناول المشاركون في الندوة الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "التعليم الجيد" للتعليق بضمان التعليم الجيد والنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

في هذا الإطار قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للشق القديم الدكتور طارق الشخي في كلمته أن هذه الندوة تشكل حلقة من سلسلة حلقات مستمرة تنظمها الأمم المتحدة شهرياً بالتعاون مع الشركاء المحليين في الكويت بهدف نشر الوعي حول أعمال الأمم المتحدة ومخلفاتها ومؤسساتها.

وأوضح الشيخ أن الندوة تناولت موضوع التعليم من خلال استراتيجية الأمم المتحدة للتعليم 2030 التي تتوافق مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للمنظمة وتتناهاها الكويت بقوة نحو تعليم أفضل وأقوى للجميع.

وأفادت أن "الاجتماع انتهى إلى الموافقة بنسب تصويتية مرتفعة على البندود وصولاً إلى عملية التصويت على المرشحين التسع والذين شملوا أعضاء قائمة التميز البيئي السبع والسبع والذين حصدوا المراكز السبع الأولى وحازوا على أعلى الأصوات، بالإضافة إلى الدكتور أديبة الحريان وحصدت المركز الثامن والدكتور علي بومجداد وحصد المركز التاسع"، مشيرة إلى أن عملية التصويت شهدت انسيابية وسلاسة من خلال عملية تنظيمية وفرتها الجمعية عبر لجنتي تصويت لاستيعاب كثافة الحضور، مشيدة بحرص أعضاء الجمعية العمومية على التواجد والحضور والمناقشة في أجواء ودية تعكس الحس الوطني المتميز والذي يدفع باتجاه تعزيز المسؤولية المجتمعية للجمعية ودعم قيم العمل البيئي التطوعي، مثنية على قيادات وزارة الشؤون ومسؤولي إدارة الجمعيات الأهلية التي شكلت لجنة متخصصة من كوادرها للإشراف على سير العملية الانتخابية وإدارة الجمعية العمومية، ومشيدة بكل من جمال الفجي وقافر العجمي على جهودهما المتميزة في التعاون مع الجمعية للخروج بالجمعية العمومية بهذا المظهر المشرف، ومقدمة شكراً خاصاً لكل من محامي الجمعية محمد طالع وعضو الجمعية نواف المويل على متابعة سير عملية الاقتراع وفرز الأصوات بتقويض من قائمة التميز البيئي.

ووجهت العقاب وفي بادرة طيبة الدعوة لأعضاء الجمعية العمومية الذين لم يحالفهم التوفيق في الانتخابات بالإضافة إلى الذين تقدموا بالترشح وانسحبوا لاحقاً إلى الإسهام في مسيرة الجمعية البرامجية بما لديهم من خبرات تراكمية في كافة مجالات العمل البيئي التطوعي، معلنة أن أبواب الجمعية مفتوحة أمامهم من خلال انخراطهم في الفرق واللجان المتخصصة.

ويبدأ العقاب أن الجمعية شهدت حضوراً كثيفاً من أعضاء الجمعية العمومية الذين حرصوا وبما يتوفر لهم من حقوق على تفعيل أدوارهم وفكر ذلك من خلال المناقشات والاستفسارات حول بنود عقد الجمعية، لافتة إلى أن الاجتماع تميز بالشفافية في طرح البندود من خلال التصويت العددي المعلن على كل منها على حدة.

انتخبت الجمعية العمومية للجمعية الكويتية لحماية البيئة مساء أمس، سبعة أعضاء لمجلس الإدارة، الذي عقد أول اجتماعاته لتوزيع المناصب الإدارية على النحو التالي وجدان العقاب، رئيس مجلس الإدارة، رئيس الجمعية، عبد الأمير الجراف، نائب رئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس الجمعية، جنان يهزاد، أميناً عاماً، يوسف الكوس، أميناً للصندوق، وأحمد جوي وخالد الكعبي وأحمد الياسين، أعضاء.

وقالت وجدان العقاب رئيس مجلس الإدارة في تصريح صحافي أمس "إن الجمعية عقدت اجتماعها السنوي العادي برئاسة، وبحضور 9٩ مرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وأعضاء الجمعية العمومية وممثلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وممثل عن مكتب تطبيق الحسابات"، مضيفة: تمت مناقشة بنود جدول أعمال الاجتماع التالية: تقرير مجلس الإدارة السنوي الثاني والأربعون لعام 2018 من الوجهة الإدارية عن السنة المالية المنتهية، واعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مع تقرير مراقب الحسابات، ومشروع الميزانية التقديرية المقبلة لعام 2019، وفتح باب المقترحات والآراء من قبل الأعضاء، واختيار مراقب الحسابات وتحديد مكافآته، فضلاً عن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لسبعة مقاعد شاغرة مع مراعاة المادة 22 من النظام الأساسي للجمعية.

وبيّنت العقاب أن الجمعية شهدت حضوراً كثيفاً من أعضاء الجمعية العمومية الذين حرصوا وبما يتوفر لهم من حقوق على تفعيل أدوارهم وفكر ذلك من خلال المناقشات والاستفسارات حول بنود عقد الجمعية، لافتة إلى أن الاجتماع تميز بالشفافية في طرح البندود من خلال التصويت العددي المعلن على كل منها على حدة.